



المقاهي المغربية
تستعيد نكهة شايها
بعد انتهاء الحجر

كأص20



الذكاء الاصطناعي
عنصري

كأص12



كورونا يعري انهيار
النظام الصحي
في العراق

كأص3



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الجمعة 26/06/2020

05 ذو القعدة 1441

السنة 43 العدد 11743

Friday 26/06/2020

43rd Year, Issue 11743

العرب

عون ينجح في تغطية الانقسام بشأن سلاح حزب الله

بيروت - اعترفت أوساط سياسية لبنانية اللقاء الذي دعا إليه رئيس الجمهورية ميشال عون، والذي انعقد الخميس في قصر بعيدا للرئاسة، بمقابلة نصف نجاح لمحاولة حزب الله منع أي نقاش يتعلق بموضوع سلاحه.

وأوضحت هذه الأوساط أنه إذا كان اللقاء نجح في شيء، فقد نجح في تكريس الانقسام بين اللبنانيين بشأن مستقبل سلاح حزب الله الذي يرى فيه كثيرون، خصوصا أهل السنة، أساس كل المصائب التي حلت بالبلد الذي يعاني من انهيار اقتصادي لا سابق له.

واعترفت هذه الأوساط أن الحزب نجح نسبيا في إخراج سلاحه من أي نقاش بعدما تجاهل البيان الختامي الصادر عن اللقاء أي إشارة إلى سلاح الحزب أو إلى الدور الذي يلعبه في توريث لبنان في الحرب الدائرة في سوريا.

ولاحظت في هذا المجال أن البيان الختامي تجاهل أيضا الدور الذي لعبه حزب الله في جعل أزمة لبنان جزءا من الأزمة السورية مع ما يعنيه ذلك من تأثيره بـ"قانون قيصر" الذي يفرض عقوبات على كل من يتعامل مع النظام السوري.

لكن هذه الأوساط السياسية رأت في المقابل أن حزب الله، على الرغم من كل ما أظهره رئيس الجمهورية من استعداد لمساعدته في التغطية على سلاحه، فشل في توفير إجماع على سلاح الحزب في ضوء المقاطعة السنية شبه الكاملة للقاء بعدما وفي ظل انقسام مسيحي واضح وعميق.

ولاحظت أن الرئيس أمين الجميل ونجله سامي رئيس حزب الكتائب قاطعا لقاء بعدا، كما قاطعه سمير ججع رئيس حزب القوات اللبنانية الذي لديه كتلة من 15 نائبا مسيحيا في مجلس النواب اللبناني.

وأشارت الأوساط السياسية التي تابعت لقاء بعدا إلى أن تهيؤ رئيس الجمهورية ميشال بـ"حزب أهلية" كان بمثابة استخفاف بعقول اللبنانيين. وتساءل نائب لبناني في هذا المجال كيف يسمح رئيس الجمهورية بالحديث عن وصول البلد إلى شفا حرب أهلية، في حين أنه معروف تماما أن أطلق شعارات مذهبية من نوع "شيعية، شيعية، شيعية" وشمتم السيدة عائشة زوجة النبي محمد؟ وأضاف هذا النائب أن كلام رئيس الجمهورية عن الخوف من حرب أهلية يتكشف رغبة في تغطية ممارسات حزب

بيروت - اعترفت أوساط سياسية لبنانية اللقاء الذي دعا إليه رئيس الجمهورية ميشال عون، والذي انعقد الخميس في قصر بعيدا للرئاسة، بمقابلة نصف نجاح لمحاولة حزب الله منع أي نقاش يتعلق بموضوع سلاحه.

وأوضحت هذه الأوساط أنه إذا كان اللقاء نجح في شيء، فقد نجح في تكريس الانقسام بين اللبنانيين بشأن مستقبل سلاح حزب الله الذي يرى فيه كثيرون، خصوصا أهل السنة، أساس كل المصائب التي حلت بالبلد الذي يعاني من انهيار اقتصادي لا سابق له.

واعترفت هذه الأوساط أن الحزب نجح نسبيا في إخراج سلاحه من أي نقاش بعدما تجاهل البيان الختامي الصادر عن اللقاء أي إشارة إلى سلاح الحزب أو إلى الدور الذي يلعبه في توريث لبنان في الحرب الدائرة في سوريا.

ولاحظت في هذا المجال أن البيان الختامي تجاهل أيضا الدور الذي لعبه حزب الله في جعل أزمة لبنان جزءا من الأزمة السورية مع ما يعنيه ذلك من تأثيره بـ"قانون قيصر" الذي يفرض عقوبات على كل من يتعامل مع النظام السوري.

لكن هذه الأوساط السياسية رأت في المقابل أن حزب الله، على الرغم من كل ما أظهره رئيس الجمهورية من استعداد لمساعدته في التغطية على سلاحه، فشل في توفير إجماع على سلاح الحزب في ضوء المقاطعة السنية شبه الكاملة للقاء بعدما وفي ظل انقسام مسيحي واضح وعميق.

ولاحظت أن الرئيس أمين الجميل ونجله سامي رئيس حزب الكتائب قاطعا لقاء بعدا، كما قاطعه سمير ججع رئيس حزب القوات اللبنانية الذي لديه كتلة من 15 نائبا مسيحيا في مجلس النواب اللبناني.

وأشارت الأوساط السياسية التي تابعت لقاء بعدا إلى أن تهيؤ رئيس الجمهورية ميشال بـ"حزب أهلية" كان بمثابة استخفاف بعقول اللبنانيين. وتساءل نائب لبناني في هذا المجال كيف يسمح رئيس الجمهورية بالحديث عن وصول البلد إلى شفا حرب أهلية، في حين أنه معروف تماما أن أطلق شعارات مذهبية من نوع "شيعية، شيعية، شيعية" وشمتم السيدة عائشة زوجة النبي محمد؟ وأضاف هذا النائب أن كلام رئيس الجمهورية عن الخوف من حرب أهلية يتكشف رغبة في تغطية ممارسات حزب

هل يرهن الفخفاخ مصير حكومته بتفاهات سرية مع الغنوشي؟

- توجس مُتصاعد من صفقة لإضعاف قيس سعيد
- تحركات برلمانية لسحب الثقة من الحكومة



هل خضع لإملاءات النهضة

وبالتوازي مع ذلك، أطلق مقربون من رئاسة الحكومة سلسلة من التسريبات الأخرى التي تلمح إلى أن الرئيس قيس سعيد قد يكون طلب من الفخفاخ الاستقالة، حتى يعود إليه من جديد ملف تشكيل الحكومة، وبالتالي قطع الطريق أمام مناورات الغنوشي، الذي يسعى لإعادة ورقة تشكيل الحكومة إلى حركته.

ولا يستتفي الغنوشي في مناوآته مُحاولَة إرباك الرئيس قيس سعيد لإضعاف موقفه الرافض للمقاربة السياسية المتعلقة بطبيعة وشكل الحكومة التي تعرضها حركة النهضة للخروج من الأزمة السياسية الراهنة، خاصة بعد تأكيد أن توسيع الائتلاف الحكومي وفق رؤية النهضة "سيؤدي إلى تفكك حكومة الفخفاخ".

أن اجتماعا بين الغنوشي والفخفاخ تواصل إلى غاية الساعة الثالثة من فجر الخميس، تم عقده بعد مائدة عشاء بمناسية الذكرى 64 لتأسيس الجيش التونسي، جمعت مساء الأربعاء على طاولة واحدة بين رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، ورئيس البرلمان، الذين لم يلتقوا منذ عشاء إفطار نظم في شهر رمضان الماضي.

وانتهى ذلك الاجتماع، بحسب تلك التسريبات، بـ"خضوع" الفخفاخ لإملاءات حركة النهضة، وخاصة منها إبعاد حركة الشعب من الائتلاف الحكومي، وضم حزب قلب تونس للحكومة، مقابل الإبقاء عليه رئيسا للحكومة، ودعمه في البرلمان من خلال توفير الحزام النيابي المناسب لتقرير قراراته.

على مكتب البرلمان لإقرارها، وتحديد موعد جلسة عامة لمناقشتها.

وأكد القيادي في حركة النهضة، النائب سمير ديلو، أن حركته ليست طرفا في هذه العريضة، وذلك في الوقت الذي بدأ الفخفاخ في خطابه أمام الجلسة البرلمانية الصاخبة سياسيا، واثقا من نفسه، حتى أنه أكد أنه باق في رئاسة الحكومة للعام القادم.

وقال إنه سيعود إلى البرلمان خلال العام المقبل لعرض برنامج جديد لحكومته من أجل إنقاذ البلاد من أزمتها الاقتصادية، وذلك في الوقت الذي تكاد فيه مختلف القراءات السياسية تجمع على أن حكومته، بتركيبها الحزبية الحالية، انتهت سياسيا بالنظر إلى الخلافات العميقة التي تتقاذفها.

وساهم هذا التأكيد في ارتفاع وتيرة الحديث عن تفاهات يُعتقد أنها تمت بين الفخفاخ وراشد الغنوشي في ربع الساعة الأخير، وخاصة أن الملفات العالقة والمعقدة والمتشابكة التي جعلت الائتلاف الحكومي يتصدع بسبب الخلافات التي تنخر، تدفع باتجاه مُعاكس لذلك التأكيد، ولاسيما أن مشاكل الفخفاخ لا تتوقف عند تلك الخلافات، إنما تتجاوزها إلى التداعيات الخطيرة التي باتت تهدد مسيرته السياسية.

وتتعلق تلك التداعيات بإفرازات قضية تتصل بشبهة تضارب مصالح بين شركة على ملك الفخفاخ حصلت على عقد حكومي كبير في مجال الاستثمار البيئي. وأضافت هذه القضية أعباء أخرى بأبعاد أخلاقية، جعلت رئيس الحكومة التونسية يواجه عاصفة من الانتقادات قلصت مساحة المناورة لديه، وفتحت في الوقت نفسه ثغرة أمام حركة النهضة للمزيد من الضغط عليه، وإضعاف موقفه، ودفعه إلى فك الارتباط مع الرئيس قيس سعيد.

وخلف هذا الوضع شكوكا وتساؤلات حول مشروعية الثقة بالنفس التي أبداهها الفخفاخ، كما عززت توجس الأوساط السياسية من وجود "صفقة ما"، ارتفع الحديث حولها مع تحركات "غامضة" سبقت الجلسة البرلمانية العامة، وترافقت مع تسريبات عن لقاءات غير مُعلنة يتردد أنها تمت بين الفخفاخ والغنوشي. وفي تفاصيل تلك التسريبات، يتردد

الجمعي قاسمي

تونس - لم يُفْلَح رئيس الحكومة

التونسية، إلياس الفخفاخ، في تبديد المخاوف التي تتناب الأوساط السياسية في البلاد من وجود تفاهات سرية من شأنها رهن مصير الحكومة الحالية لمناورات رئيس حركة النهضة الإسلامية، راشد الغنوشي الذي رمى بثقل أوزانه لتصفية خلافاته مع الرئيس قيس سعيد والتي اتسعت رقعتها بحسابات سياسية داخلية وأخرى مرتبطة بالموقف من القضايا الإقليمية والدولية.

وعق السياق العام للخطاب الذي القاه الفخفاخ خلال الجلسة البرلمانية العامة التي خصصت لتقييم عمل حكومته خلال المئة يوم الأولى من تشكيلها، تلك المخاوف التي غدتا تسريبات وتلميحات كانت حاضرة بقوة في مداخلات العديد من النواب الذين لم يترددوا في مُطالبته بالاستقالة، والتشف عن "صفقته" لنيل رضى حركة النهضة. ولم يتردد النائب البرلماني عن حزب قلب تونس، عياض اللومي، في مطالبة رئيس الحكومة بالاستقالة. وقال في مداخلته موجها كلامه للفخفاخ "سيدي رئيس الحكومة يجب أن تستقيل.. ولئن تنتظر ذلك نحن سنسعد لأخذه لوم وسنسحب منكم الثقة وسنقاضي".

ومن جهته وصف النائب الصافي سعيد، في مداخلته، خطاب رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ بـ"المهزوز"، وذلك قبل دعوته إلى الكف عن الحديث عن الانتصارات التي وصفها بـ"الكاذبة والوهمية".

وترامت هذه المواقف مع بدء مجموعة من النواب في الترويج لعريضة سحب الثقة من الحكومة، على خلفية ما ورد في خطاب إلياس الفخفاخ. وقالت مصادر من داخل البرلمان، إن 50 نائبا وقعها إلى غاية الآن، علما وأنها بحاجة إلى توقيع 73 نائبا لتصبح قانونية، حتى يتم عرضها رسميا



عياض اللومي

على الفخفاخ أن يستقيل.. وسنسحب منه الثقة وسنقاضي

رسالة الحكومة المصرية للمواطنين: مجابهة كورونا مسؤولية شخصية

الفشل في الحد من الوباء دفع المصريين إلى التسليم بالأمر الواقع

وربما تكون هذه الأسئلة دارت في عقل الحكومة والمواطنين، لأن الأولى ملئت البحث عن حلول عملية، فبعد كل الإجراءات التي اتخذتها لا يوجد رضاء عنها، وهناك إصرار على تحميلها مسؤولية كل المشكلات، من انتشار الوباء وحروب مع الأطباء، وحتى تدهور الاقتصاد، ولم يعد أمامها من خيار سوى فتح الأبواب على مصراعها.

ويقول مراقبون إن تحرك الحكومة يبدو مفهوما في ظل عدم التزام المواطنين بالخطر العام، بمعنى أنها لن تواجه ما هو أسوأ من الوضع الراهن، كما أن العديد من الدول بدأت تفتح أبوابها تدريجيا، وتتعايش مع المرض.

مسؤوليتها تماما عن أي إخفاق حدث في الفترة الماضية، أو يمكن أن يحدث خلال الفترة المقبلة.

ولم يعد المصريون مشغولين بأرقام الإصابات والوفيات التي كانت تعلنها مساء كل يوم وزارة الصحة، كما كانت في الأسابيع الأولى، فقد وجد هؤلاء أنه لا طائل من وراء المتابعة سوى شدد الأعصاب، حتى الحكومة نفسها فتر تحسبها لمؤثراتها الصحافية اليومية. ومن غير المعروف ما إذا كان اليأس والإحباط أصابا الطرفين، أو هو التعايش الذي فرض طوقسه بكل همومه، أم محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه للاقتصاد، وتحاشي التدهور؟

في هذه المرحلة، كما قررت عودة النشاط الرياضي، ومسابقة الدوري المصري لكرة القدم وسط انقسام حاد بين أندية موافقة وأخرى رافضة.

وعبر الموظف المتقاعد أحمد حسان عن استغرابه قائلا "كيف تقبل الحكومة فتح جميع الأبواب وكورونا لم يرحل عنا، بل لم يتراجع أصلا، والنسب لا تزال مرتفعة في الإصابات والوفيات، وحال المستشفيات ليس على ما يرام، هل تريد أن تتخلص من نسبة من المواطنين عن طريق هذا الوباء؟".

وتساؤل حسان، في كلامه مع "العرب"، بتردد منذ إعلان الحكومة رفع الخطر، وكأنها تريد أن تخلي

أن كانت تعمل حتى صباح اليوم التالي حددت أقصى موعد في العاشرة مساء لأسباب تنظيمية لا علاقة لها بالحد من انتشار الوباء، ويشك كثيرون في أن يتم الالتزام به.

تحرك الحكومة مبرر في ظل عدم التزام أغلب المصريين بالخطر العام

وقررت الحكومة فتح دور العرض السينمائي والمسارح والأندية، ومنع فتح المتزهات والحدائق العامة والشواطئ

قبل أن تواجه احتجاجات اجتماعية خطيرة.

وترامت خطوة التعايش المفاخرة مع تذر طبي من الحكومة التي ألقى رئيسها، الأربعاء، بالمسؤولية على الأطقم الطبية واتهمها مباشرة بالتقصير في أداء واجبها، وزيادة الإصابات والوفيات، ما دفع نقابة الأطباء إلى إصدار بيان رفضت فيه كلام مديولي وطالبته بالاعتذار على اعتبار أن اتهامه قد يتسبب في صدام بين المواطنين والأطباء في توقيت حرج.

وحاولت الحكومة تسخير خبرات الفترة الماضية في ضبط مواعيد إغلاق المحلات والمقاهي والمطاعم ليلا، فبعد

القاهرة - أصدر رئيس الحكومة المصرية مصطفى مديولي، الخميس، جملة من القرارات التفصيلية المتعلقة برفع الحظر كليا، بدءا من غد السبت، في رسالة مفادها أنه على كل مواطن وأجنبي يعيشان على أرض مصر أن يتعاملوا مع فيروس كورونا بطريقةهم الخاصة، ويتأقلموا مع الوباء كأنه نزلة برد وأنفلونزا موسمية يمكن أن تصيبهما في أي وقت من العام، وستوفر الحكومة الأدوية والبروتوكول المناسب للعلاج.

ويقول متابعون إن الحكومة جازفت ووضعت سمعتها على المحك، في حين رأى آخرون أنها تعاملت مع الأمر الواقع،